



مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 310 (من 13-20 يوليو 2019)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

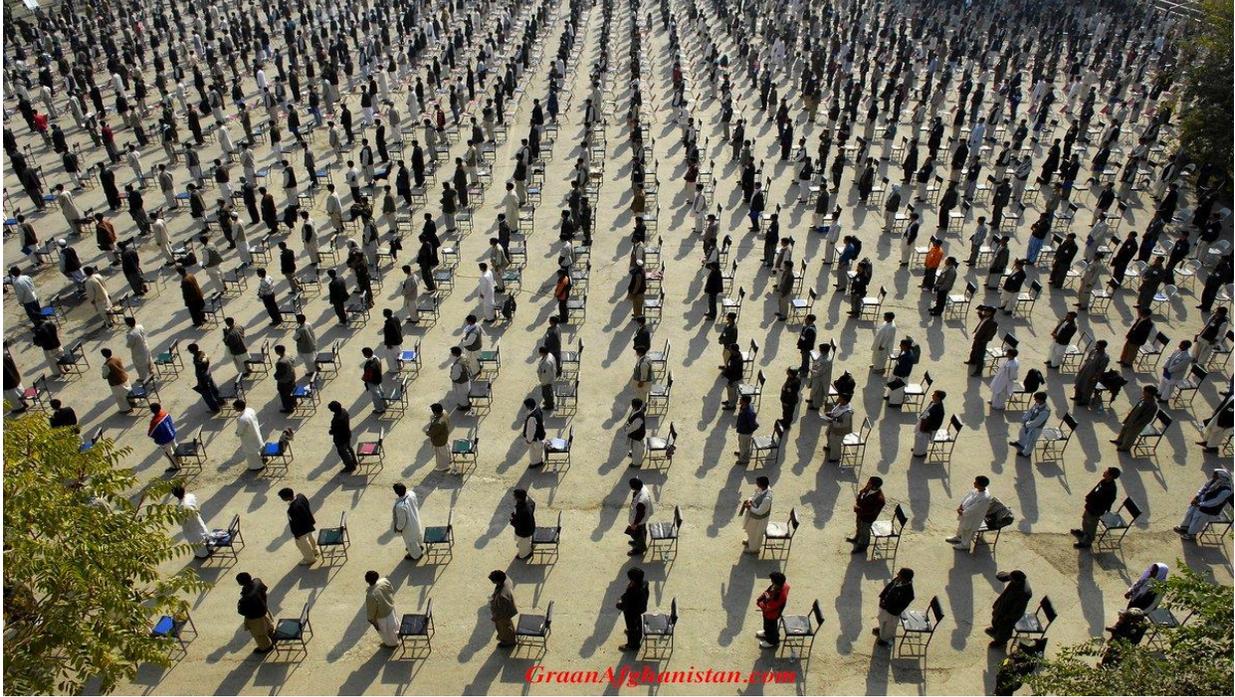
امتحان القدرات (الكانكور)، التحديات والفرص

- 2..... امتحان الكانكور 2018
- 2..... مدى ثقة الشعب في امتحان الكانكور
- 3..... وضع التعليم الجامعي
- 4..... خريجو الجامعات يعانون من البطالة
- 5..... خاتمة

العائدون من المهجر والصعوبات التي يواجهونها في أفغانستان

- 5..... تاريخ الهجرة في أفغانستان
- 6..... تعامل الحكومة مع اللاجئين والعائدين
- 7..... الوضع الحالي للعائدين
- 8..... النتائج

امتحان القدرات (الكانكور)، التحديات والفرص



أعلنت الإدارة الوطنية للامتحانات انتهاء إجراءات امتحان القدرات (الكانكور) لطلاب السنة الدراسية المنصرمة بتاريخ 10 يوليو/2019.

امتحان الكانكور مرحلة يمر بها صناع مستقبل البلد ليصلوا بعد اجتيازها إلى أهدافهم في خدمة المجتمع. يرجع تاريخ هذا الامتحان إلى أكثر من 8 عقود حيث كان في الأوائل يتم إجراءه بشكل مبسط للغاية، ومنذ حوالي سنتين تم تطوير نظام الامتحان وفق التقنيات الحديثة مما يسر إلى قدر كبير الحد من الغش والفساد في نتائج الامتحان.

في هذا المقال سنلقي إطلالة على امتحان الكانكور المنعقد في العام الجاري، وسنقيم مدى ثقة الشعب في الامتحان، كما سنسلط الضوء على أوضاع التعليم العالي في البلد وما يواجهه من تحديات وفرص.

امتحان الكانكور 2018

بدأت امتحانات الكانكور لطلاب السنة الدراسية 2019 في السابع من شهر حمل هذا العام 2019 في ولايات خوست ولوجر و بكتيا و كُنر، كما عُقد آخر الامتحانات في كابل بتاريخ 28/يونيو/2019م، حيث تم إعلان انتهائه بعد وقفة استمرت عشرة أيام.

شارك في الامتحان نحو 174871 طالب وطالبة وقد قُبل منهم في مراكز التعليم الجامعي عدد 61799 طالب، وقُبل عدد 15130 طالب في الدبلوم التخصصي - سنتين بعد الثانوية- كما أُعلن رسوب عدد 20224 طالب وطالبة.

وقد شاركت حوالي 70 ألف طالبة في الامتحان المذكور، والبقية من الذكور. وجدير بالذكر أن عدد الطالبات المشاركات في امتحان العام الماضي بلغ 48 ألف طالبة و كان عدد الطلاب الذكور 91600 طالب. وقد اتخذت حكومة الوحدة الوطنية خطوات مؤثرة حيال إضفاء الشفافية على مراحل الامتحان وقد نجحت إلى حد ملحوظ. إلا أننا إذا تجاوزنا مرحلة الامتحان فسنجد أن مراكز التعليم الجامعي بأفغانستان تواجه تحديات صعبة.

مدى ثقة الشعب في امتحان الكانكور

اجتياز امتحان الكانكور كان وما زال البوابة الوحيدة للالتحاق بالجامعات الحكومية في أفغانستان. ويُعد هذا الامتحان مصيريا لخريجي الثانوية الذين يرغبون في متابعة أهدافهم الدراسية. في مدة 18 سنة التي مضت تأثر هذا القطاع بالفساد مثل القطاعات الأخرى. وقد وُجدت مشاكل تسببت في عدم ثقة الشعب بالامتحان منها: الفساد في تشكيلة لجان الامتحان، وعدم مطابقة الأسئلة للمعايير العلمية، وتدخل ذوي النفوذ في نتائج الامتحان، والمشاركة في الامتحان بهوية أشخاص آخرين. من الإنجازات التي حققتها حكومة الوحدة الوطنية إضفاء الشفافية على امتحان الكانكور ومنع الفساد المستشري في مراحلها، وقد تم الاستفادة من بعض الأجهزة الإلكترونية لأجل ذلك، وتم تفعيل نظام يطبع الأسئلة لكل تلميذ بترتيب خاص مع تسجيل لاسم الطالب على ورقته. ويحكي المشاركون في الاختبار عن نزاهة تامة في مراحل الاختبار، حيث أن بصمات الطلاب تُسجل لدى الوزارة وقد ساعد ذلك على منع إمكانية أن يختبر الشخص بهوية غيره أو يغش أو أن يتم تسريب الأسئلة قبل بدء الاختبار.

وضع التعليم الجامعي

قبل 87 عاما بالتحديد في أكتوبر/1932 تم تأسيس كلية الطب في كابل بمساعدة متخصصين من دولة تركيا، وبذلك وُضع حجر الأساس للتعليم العالي في أفغانستان. بعد عام 2001 ومع قدوم النظام الجديد إلى أفغانستان طرأت على التعليم العالي تغييرات عديدة. توجد حاليا في أفغانستان 36 جامعة حكومية و 139 جامعة أهلية ويدرس بها نحو 300 ألف طالب وطالبة ويتم إدارة هذه المراكز التعليمية من قبل وزارة التعليم العالي. مع إنفاق مليارات الدولارات على هذا القطاع في مدة 18 سنة الماضية إلا أن التعليم العالي مازال يواجه مشاكل عديدة من ناحية الجودة، ولم تطرأ التغييرات الإيجابية على النحو المفترض. بشكل كلي فإن الحروب والتدهورات الأمنية قد أضرت بهذا القطاع مثل بقية القطاعات، ولكي نكون أكثر تحديدا فسندكر في ما يلي العوامل التي خلقت تحديات كثيرة تعترض طريق التعليم العالي في أفغانستان:

- عدم وجود إستراتيجية للتعليم العالي بأفغانستان وفق المعايير المعترف بها.
- ضعف إدارة قطاع التعليم العالي.
- عدم وجود الكوادر المتخصصة والأكاديمية.

- قدم المنهج التعليمي وعدم مواكبته لاحتياجات العصر.
- وجود الفساد في مراكز التعليم العالي وضعف الرقابة.
- عدم وجود الأجهزة والمعامل الحديثة في مراكز التعليم العالي.
- قلة الدراسات البحثية وعدم وجود البنية التحتية المساعدة على البحث العلمي.

وقد تسببت الصعوبات المذكورة في أن يُصبح خريجو الجامعات عبئاً على المجتمع ومصدر قلق بدلاً من أن يتولوا قيادته نحو الأفضل.

خريجو الجامعات يعانون من البطالة

يُشكل الشباب نسبة 45% من سكان أفغانستان مما يجعل بلد أفغانستان بلداً شاباً؛ إلا أننا إذا قارنا وضع هؤلاء الشباب بالدول الأخرى فسنجد أن الشباب الأفغاني جيل منسيٌّ قد تأخر كثيراً، ويعاني من عشرات المشاكل الاجتماعية. يتخرج كل عام آلاف الشباب من الثانوية ولا يقدرّون على اجتياز امتحان القدرات، حتى أن خريجي الجامعات يفقدون الثقة في أنفسهم، ويواجه جميع هؤلاء بطالة قاتلة تضطر الكثيرين منهم للعمل بأجرة في الأعمال الشاقة، والتي قد تتيسر لبعضهم ويحرم منها الكثيرون.

كما لوحظ أن أعداداً من هؤلاء الشباب يلتحقون بالجماعات المعارضة المسلحة أو يهاجرون فراراً من الفقر. وصل عدد العاطلين عن العمل في فترة حكومة الوحدة الوطنية إلى نحو مليون شاب، وقد ازدادت معدلات الفقر، حيث إن 54.5% من سكان أفغانستان يعيشون تحت خط الفقر، وقد صرح الرئيس غني أن 15% من الشعب الأفغاني يبيتون جائعين. ويظهر من هذا أن حكومة الوحدة الوطنية لا تملك أي آلية أو سياسة مؤثرة حيال توظيف الشباب الذي يكملون الدراسة الجامعية.

خاتمة

ينبغي إحداث تغييرات جذرية على أنظمة امتحان الكانكور على نحو تمهد دخول الشباب ذوي المهارات العالية إلى منظومة التعليم العالي، وتتيح كذلك ابتعائهم إلى الدراسة في الخارج والعودة إلى الوطن محملين بالعلم والخبرة. ولهذا الصدد، ينبغي إعداد نظام التعليم والتربية على نحو يُنمي مهارات الناشئة. وينبغي تغيير طريقة الامتحان الحالية التي تتم في كل ولاية على حدة حتى يُمنع تدخل ذوي النفوذ وأصحاب السلطة في مراحل الامتحان. امتحان العام الجاري تم مراقبته إلكترونياً وقد حُلّت فيه العديد من المشاكل التي تسببت في الفساد، ومع ذلك هناك حاجة إلى إحداث بعض الإصلاحات التي أشرنا إليها في فقرة سابقة. كما على الحكومة تفعيل خطط لمنح خريجي الجامعات وظائف قصيرة المدى وطويلة المدى داخل أفغانستان، مع فتح المجال أمام الشباب للعلم خارج البلد ومن ثم العودة بالتقنية المعمول بها في الخارج لأجل التقدم بالبلد نحو الأفضل.

العائدون من المهجر والصعوبات التي يواجهونها في أفغانستان



يفيد التقرير المنشور قبل أسبوع من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة UNHCR أن الوضع المعيشي والمادي الذي يمر به اللاجئين الذين عادوا إلى أفغانستان بين الأعوام 2014 و 2017م أسوأ بكثير من حال اللاجئين الذين مازالوا يقطنون باكستان.

نُشر التقرير المذكور تحت عنوان "وصف الحالة المعيشية وقرارات إعادة إسكان العائدين الجدد من المهجر" وشكّل ذلك مبادرة مشتركة بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة والبنك الدولي. قالت كارولين وان بورن ممثلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أفغانستان حيال أهمية التقرير: "النتائج والأرقام المعدة في هذا التقرير تساعد بشكل كبير المفوضية وكافة شركائها في العمل ومن ضمنهم أفغانستان على تحسين الجهود المبذولة في دعم النازحين واللاجئين".

كما توصلت المفوضية في استطلاعات لها أن اللاجئين الذين عادوا إلى أفغانستان عام 2018م تحت مسمى برنامج العودة الاختيارية كان معظمهم من باكستان وعدد قليل منهم من إيران والدول الأخرى. عدد اللاجئين العائدين في العام المذكور أقل من العائدين عام 2017م بنسبة 73% حيث كان قد بلغ 48800 شخصا، ويعيشون أوضاعاً إنسانية صعبة. نسلط الضوء في هذا المقال على تاريخ اللجوء من أفغانستان، وموقف الحكومة الأفغانية حيال المهاجرين، ووضع المهاجرين الأفغان الحالي.

تاريخ الهجرة في أفغانستان

موضوع الهجرة واللجوء يُشكل تحدياً كبيراً في المنطقة والعالم. نشرت هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها عام 2018 أن العدد الإجمالي للاجئين يبلغ 70 مليوناً و 800 ألف أسرة، كما يزداد عدد النازحين نحو 37 ألف شخص كل يوم. أفغانستان تُعد من الدول التي يكثر عدد مهاجروها في العالم حيث تحتل بعد سوريا المرتبة الثانية من ناحية عدد المهاجرين. من الجدير بالذكر أن المهاجرة من وإلى أفغانستان لها تاريخ طويل ويحتاج إلى كتابة مفصلة. يبدو من الحوادث التاريخية والوقائع أن بدء التهجير القسري بدء منذ قدوم الحكومة الشيوعية. في الفترة التي كان يحكم فيها حفيظ الله أمين ونور محمد تره كي (المنفذان لمخططات الشيوعية في أفغانستان) وبسبب الظلم والاستبداد الذي قاساه الشعب الأفغاني، هاجر نحو 400 ألف مواطن أفغاني إلى باكستان، ومع الغزو الروسي لأفغانستان ارتفع معدل الهجرة حتى بلغ عدد المهاجرين إلى باكستان أربعة ملايين شخص بحلول نهاية عام 1980م، وخلال أربع سنوات بلغ عدد المهاجرين الأفغان في باكستان وإيران خمسة ملايين شخص، وبعد سقوط الحكومة الشيوعية في أفغانستان عام 1992 بدأت عملية عودة المهاجرين الأفغان إلى موطنهم.

هناك عدد كبير من المواطنين الأفغان هاجروا إلى الدول المجاورة خلال الحروب الأهلية بأفغانستان، وبعد عام 2001 تدفق ملايين المهاجرين عائدين إلى موطنهم، كما نزح مئات الآلاف من مساكنتهم بأفغانستان بسبب الحروب والجفاف والكوارث الطبيعية، وحسب تصريح نائب المتحدث باسم وزارة المهاجرين والعائدين فإن عدد اللاجئين العائدين والنازحين داخل البلد في الفترة من 2012م إلى 2018م بلغ نحو ثمانية ملايين شخص. كما أن إجمالي عدد اللاجئين العائدين منذ عام 2002 وحتى تاريخه بلغ 9 ملايين شخص، كما أن هناك نحو 2.6 مليون مواطن يعيشون في دول اللجوء بشكل غير قانوني. وما زالت حركة الهجرة مستمرة ولذا تُعد أفغانستان ضمن الدول التي بها نسبة كبيرة من المهاجرين.

تعامل الحكومة مع اللاجئين والعائدين

موضوع عودة المهاجرين يرجع إلى 33 سنة، حيث نشطت وزارة المهاجرين بالنظام الشيوعي منذ عام 1986م. إلا أن جميع وزارات المهاجرين - بما فيها وزارة المهاجرين بحكومة الوحدة الوطنية الحالية - لم تقدر على إيجاد حلول مناسبة للتحديات في هذا الصدد. من أهم مسؤوليات الحكومة الأفغانية في الفترة الراهنة الاهتمام بوضع اللاجئين الأفغان في الدول المجاورة وتسجيل لجوئهم بشكل رسمي والعمل على تمتعهم بالحقوق المعترف بها دولياً. وثانياً ينبغي العمل على تجديد بطاقات اللجوء المنتهية الصلاحية حتى لا يتم إيذاء اللاجئين من قبل جهاز الشرطة. مع أن الدول المجاورة قد وافقت على هاتين النقطتين، إلا أن هناك الكثير من المشاكل في هذا الصدد، وقد شهدنا مقتل 20 لاجئاً أفغانياً في إيران جراء إطلاق النار عليهم من قبل الشرطة، كما تم إيذاء اللاجئين الأفغان في باكستان مرات عديدة. من جانب آخر، على الحكومة الأفغانية أن توفر المسكن والغذاء للمهاجرين العائدين والنازحين داخلياً. وقد أفاد التقرير المنشور حديثاً من المفوضية السامية لشؤون المهاجرين التابعة للأمم المتحدة أن المهاجرين الأفغان الذين عادوا باختيارهم

إلى وطنهم وكذلك النازحون داخل البلد بسبب الحروب يقاسون أوضاعاً إنسانية صعبة بإمكانها أن تشكل سداً أمام حركة عودة المهاجرين من ديار المهجر كما أن الوضع الحالي يدق ناقوس الخطر أمام النازحين داخليا بسبب التدهور الأمني.

الوضع الحالي للعائدين

من الأسباب التي أدت إلى هجرة الأفغان: الحرب والبطالة والفقر، كما أن النزوح الداخلي بات يشكل تحدياً جديداً للحكومة الأفغانية.

وفق التقرير الإحصائي المنشور من وزارة المهاجرين والعائدين بأفغانستان، يصل عدد العائدين المسجلين منذ بداية العام الميلادي الجاري حتى تاريخ 20/يونيو عدد 3669 لاجئاً عادوا من باكستان وأفغانستان قسراً، كما عاد نحو 112234 لاجئاً برضاهم. من جانبٍ آخر، يبلغ عدد النازحين داخل البلد في عام 2019 فقط نحو 346,094 شخص، كما عاد عدد 57,148 مواطن إلى مساكنهم في هذا العام.

في الجلسة المنعقدة بتاريخ 16 يوليو/2019 حياّل اللاجئيين برئاسة الإدارة التنفيذية بالحكومة الأفغانية صرح وزير المهاجرين الأفغاني سيد حسين عالمي بلخي ضمن توضيحه لمخطط العمل الشتوي أن: " 95,350 أسرة تحتاج إلى الدعم، وقد خُمن المبلغ المطلوب لذلك بنحو 29.3 مليون دولار. كما ورد في التقرير أن المؤسسات الدولية تُغطي 17 ألف أسرة، أما الأسر الأخرى والبالغ عددها أكثر من 78 ألف أسرة فإنها بحاجة إلى دعم مالي بقدر 375 مليون أفغاني - عملة أفغانستان -. قبل أيام قليلة نقلت إذاعة الحرية بأفغانستان عن نائب المتحدث باسم وزارة المهاجرين والعائدين تصريحه بأن نحو 271 ألف من المواطنين اللاجئيين والعائدين يعيشون في الخيم أو تحت الشمس.

جدير بالذكر أن التقريرين أشارا فقط إلى موضوع السكن والاحتياجات المنزلية الشتوية، أما ما يتعلق بوضع اللاجئيين الصحي وتعليمهم وأمنهم ودخلهم المادي النازل وجودة وكمية المواد الغذائية والمياه الصحية التي يحصلون عليها، وما يتعلق بمطالبهم في هذا الصدد؛ فإن الحكومة لم تصدر تقارير موثوقة تجيب عن هذه التساؤلات.

النتائج

التقارير المشار إليها تدل على أوضاع إنسانية صعبة يمر بها اللاجئون وتُظهر إخفاق الحكومة في حل مشاكل اللاجئيين، لذا نقترح الطرق التالية

- بما أن الحرب والتدهور الأمني هو السبب الأصلي الدافع للهجرة، فإن حل جذور المشكلة يكمن في إحلال السلام الدائم في أفغانستان، وإذا لم إرساء دعائم السلام في البلد فلا يُتوقع أن تهتم الحكومة بوضع اللاجئيين والعائدين.
- تنفق الحكومة ملايين الدولار على المباني والآثار التاريخية والتي حُصص بعضها للذكرى المئة لاستقلال البلد، وهنا يبرز سؤال: أليست حياة اللاجئيين والعائدين أهم من الإنفاق في مثل هذه المصاريف.

- على المجتمع الدولي وأفغانستان تغيير سياساتهما تجاه اللاجئين العائدين والنازحين، حيث إنه لم يتم حتى الآن الاهتمام بالاحتياجات الأساسية للعائدين، ومن ذلك عدم امتلاك مكان للسكن، مشكلة العزل، ومشكلة تدهور الأمن التي أكبر المشكلات.



تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

هاتف المكتب: (+93) 202564049 - (+93) 784089590 (0)

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.